

لنجاح الفعل ينبغي ان يحل الزكاهن على معناه الحقيقي وهو النما او الطهارة
فقال جري الله على لسانه للحق من حيث لا يشعرون واعلم ان البيضاء في نفس
التركيب في تفسيره بالانما بالعلم والعمل ولا ينما بالعلم الاشارة الى التحليل القوي
النظري ولا ينما بالعلم الاشارة الى التحليل القوي العلة فعلى هذا يكون النضر ان كونه
هي لثامته المتروكة والطاهر عن الجهد بالعلم والاعمال الصالحة وحسنه
لا حاجته الى حديث الاستلزام الذي ذكره الشارح لم يورد هو من الظروف
الزمانية البنية المقطوعه عن الاضمار في كونه بالعلم والصلوة ذهب العلامة
التفتازاني في شرح التلخيص الى انه من الشرط وقال البعض المحققين انه مجزئ
من الجزاء قدر على الفايصل بينه وبين الشرط والجزء لكانهم تولى بهما واليه
ذهب الخاتمة وهو الاجم لان المقصود هنا بيان ان التاليف المصدر
بالحل لا يرد له وقوع شي مما لان التاليف لا يرد له وقوع شي مما يورد له لا يخفى
ان التاكيد بما لا يرد له تميم الشرط لا تخصه ولان المناسبات لحظة تقدير
التاليف بالحل ان جعل بجزء الجزاء وجه ما ذهب اليه التفتازاني انه نظر
المان الا يتيان بكلمة اما وقع بعد الا يتيان بالحل والصلوة فالمناسبات ان يتحل
جزء من الشرط **لما هن** اي الواجبة في اصيل الكتب وغيرها التي لم يسبق عليها
بجمل لا لفظا ولا تقديرا حتى يجب ان يرد في اللفظ والتقيد لتفصيل ذلك الجمل
لجزء التاكيد اي تأكيد الجزاء فانك اذا اردت تاكيد زيدا لزيد لوقوع شي ما
اما زيد فنطلق فالحاصل معناه ان الظلاق زيد لا يرد لوقوع شي ما
والملزم ومتعين لوقوع فلذا الملازم قال التفتازاني في آخر علم البديع
نقله عن ابن الاثير والذبي اجمع عليه المحققون في علم البيان ان فصل الخطاب
هو اما العزل ان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى فاذا
اراد ان يخرج منه ما غرضه فقبل بنية في بين ذلك الله تعالى بقوله بعد
انتهى كلامه فلا يصح قوله ما هنه لجزء التاكيد لانها قبل التاكيد وفصل
الخطاب معا بل هو محقق قال بعض الفضلاء ان اما الواقعة في اصيل الكتب
المقصود منها مجرد الفصل بين ذكره وبين الغرض المسوق له الكلام وايدى الى

بانه

بانه المتبادر من عبارة الكشاف في صورته ويمكن ان يجاب عنه بان
الحاصل الذي يفهم من قوله لجزء التاكيد ايضا في ما نسبتنا الى تفصيل الجمل واليه
اشار بقوله لا تفصيل الجمل فلا ينما في فادته معنى خرج التاكيد كفضلية
الخطاب والجزازات الا انه يتبع ان الاهتمام بكونها فصل الخطا واشد
من كونها للتاكيد بدليل ما نقل انما فانه لم يقل لجزء فصل الخطاب او
لجزءها الا ان يقال يعني شريح كونها فصل الخطاب عن ذكره وان تارة كوما هو
الخطي بالحصل ايضا في **والاولى ايضا** اي كما اثبت التوم حتى ان معنى الثانية
وليس المعنى كما اثبت ان معنى الثانية كما توهم **ومن قصد نظري على الثانية**
ونفي الاولى فلا بد له ان يحل اما حينها وقعت على انها تفصيل الجمل
بارتكاب تكلفات فقد صدق في حقه قوله الشارح **فقد صدق** وانما
القاصر النظر **عائنا** شيئا ان قاصدا انما المعاني بكلام المعنيين **بارتكاب**
تكلفات حين تدرها اضري عدلا لاما المذكور وقد شرط وجعل
لها حرف عطف وقد جعلها محلا حتى يستقيم تفصيلها **بما لا يحل** اي
اي لتلك التكلفات عاينما يدق قاصدا والحاصل ان اما المذكور في
في اصيل الكتب ويحتمل ان يرد بها احدا منها تفصيل الجمل وعداسها يحتمل
وذلك ان القاصر لنظرها مل كلامهم على ما هو جيد بل اجل عن حرامهم
فان معاني الاستعدادات القا في جواها وما يدخلها غلة لاروت
والفاني فاردت زائدة وقويست بعد بين اما والفاكا والفصل بينهما
ولا يجوز الفصل بينهما باكثر من جزئ من اجزاء الجزاء فان كان ذلك الجزاء القائل
من اجزاء الشرط فلا يجوز حينئذ تقديمه شي من اجزاء الجزاء على الفاكا لا يخفى
فالاولى فتحهمه ان في قوله فان على حذف حرف الجزاء منه ليوذن من اول الامر
بالعلوية ولا يسبق الذهب الى انه جزئ وان قوله فاردت تفريع عليه فان
ذلك معنى محقق لا يذهب اليه الا من عقله خفيف وحاصل المعنى اما بعد
فاردت ذكر معاني الاستعدادات وقسامها وانما قولهم سهلة الصبغ لانهما
قد ذكرت في الكتب عسيرة الصبغ وهكذا يتلقاه القول بالقبول **اراد الاستعداد**

195